World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 29, December, 2023
ISSN: 2749-3628,

THE ROLE OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN ECONOMIC DEVELOPMENT: THE CASE OF IRAQ

Marwa Hassan Hadi
Marwa.Hassan@alamal.edu.iq
Al-Amal College For Specialized Medical Sciences

Article history:

Received: 11th October 2023
Accepted: 10th November 2023
Published: 14th December 2023

Abstract:

The success of the Iraqi economy has created a leader in all that it offers at all levels, especially economics based on three characteristics: options in a large amount of diverse irrigation that is allocated to you, a wide-ranging market, and the presence of a relatively large and educated young population. Many of the most important properties of the Iraqi economy benefit from it, as Iraq is a rentier country that possesses huge wealth in the field of oil. Iraq possesses the third largest reserve of crude oil in the world, in addition to the presence of other minerals that enhance this huge wealth. Iraq also possesses the world and associated gas, as well as a large market that attracts goods and services from all countries, especially neighboring countries or countries whose export values have increased, especially after a year. 2003, as we note the openness of the Iraqi market to a large extent to goods imported from it, and this in itself constitutes a pillar and basis for attracting investment.

Keywords: Role; Foreign; Direct Investment; Economic; Development; Case

المقدمة:

تعتبر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر المهمة في الاقتصاد العالمي وقد بدأت هذه الظاهرة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر منذ إن بدأت الشركات الأمريكية بالاستثمار في المملكة المتحدة وقد تعاظمت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الأخيرة من القرن العشرين خاصة بعد ظهور فكر العولمة والشركات المتعددة الجنسية وانهيار النظام الاشتراكي وزيادة مشكلة المديونية في الدول النامية فهذه الأسباب جعلت من الاستثمار الأجنبي المباشر الحل الأمثل للمشاكل التي تعاني منها اقتصادياتها.فالدول النامية اعتبرته أفضل حل لمواكبة التطورات العالمية ولغرض الحصول على التمويل ، إما الدول المتقدمة رأت فيه وسيلة من وسائل المنافسة الحديثة وتحقق من خلالها على أقصى ربح ممكن.

لقد بدأت دول العالم بتقليل القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر والمنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي إليها وقد ظهرت العديد من الدول النامية كقوة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لما تمتلكه من مؤهلات اقتصادية وسياسية واجتماعية والعراق احد هذه الدول ، حيث عمل العراق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لغرض تحقيق تنمية وتقدم اقتصادي وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا توفر مجموعة من العوامل هي رأس المال والخبرة الفنية والعلمية لأنهما يمثلان عصب التنمية الاقتصادية في العراق وان العراق لا يستطيع توفير هذين العنصرين الرئيسيين وذلك بسبب عدم توفر المدخرات المحلية وعدم تطور القطاعات الإنتاجية وتخلف الهياكل الإنتاجية بسبب ما عاناه العراق خلال الحصار الاقتصادي وظهور فجوة تكنولوجية وعدم القدرة على المنافسة الخارجية لهذا ظهرت الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر للإسهام في عملية تنمية الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في إن الاقتصاد العراقي أصبح يعاني بدرجة أكبر من حالة الضعف الاستثمارات ، لاسيما عزوف الاستثمارات الأجنبية على الرغم من الامتيازات الكثيرة التي تضمنها قانون للاستثمار العراقي الأمر الذي أسهم في تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وزيادة الاعتماد على العوائد النفطية.

فرضية البحث:

استند البحث على فرضية مفادها بان تغيير واقع الاقتصاد العراقي ومعالجة الاختلالات الهيكلية فيه لا يمكن إن يتم إلا من خلال زيادة حجم الاستثمارات التي تعتمد المعايير الاقتصادية ، ومنها تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية وإمكانيات الاستفادة من الشركات الأجنبية من اجل تطوير واقع الاقتصاد العراقي.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 29, December, 2023
ISSN: 2749-3628,

منهجية البحث:
اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية البلدان النامية ، من خلال عرض المعلومات والبيانات وتحليلها . وكذلك المنهج الاستنباطي من اجل الوصول إلى نتائج ومقارنتها بفرضية البحث لاسيما فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي ، ومن ثم الخروج بالتوصيات اللازمة.

هيكلية البحث:
يتضمن البحث ثلاثة مباحث ، خصص الأول منها لدراسة الإطار المفاهيمي والفكري للاستثمار الأجنبي المباشر. في حين خصص المبحث الثاني لبيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية . إما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول : المطلب الاول : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر
حاز الاستثمار الاجنبي المباشر اهتمام واسع النطاق فاهمية الاستثمار الاجنبي المباشر برزت بشكل واضح خلال الحقبة المتممة للقرن العشرين نتيجة تطور الشركات المتعدد الجنسيه والتغيرات السياسية والاقتصادية والدولية حيث بدات تتنافس كل من الدول المتقدمة والناميه على جذب هذا النوع من الاستثمار اليها ، لكن جذب الاستثمار ليست عملية سهلة وخاصة عندما تكون هنالك منافسة دولية [1].

وللاستثمار الأجنبي أهمية في الاقتصاد الدولة المضيفة حيث يقوم بالإضافة استثمارات جديدة في الاقتصاد القومي دون إن يضيف زيادة في الدين الخارجي وقدرته على خلق ترابطات مع النمو والتنمية والتجارة ومختلف جوانب الاقتصاد إضافة إلى نقل المهارات والفنون الإنتاجية الحديثة.

إن هذا المصطلح كان يندمج ضمن مفهومين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر تحت مصطلح واحد هو الاستثمار الدولي حيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار الأجنبي الغير المباشر من حيث معيار الرقابة حين إن المستثمر أو الشركة الأجنبية تراقب وتدير إعمالها في الخارج بصورة مباشرة . واستمر هذا المصطلح على هذا الحال إلى سنة ١٩٣٠ عندما أطلق الاقتصادي Herbert fise مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر على أسواق الأوراق المالية[2].

---

(1) رضا عبد السلام, محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة, المكتبة العصرية للنشر والتوزيع, مصر, ط2, 2010, ص 14

(2) احسان جبر عاشور, دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية, رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد, كلية الادارة والاقتصاد, 2007, ص6

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتمد قرار الاستثمار الأجنبي على مجموعة عوامل حيث تكون هذة العوامل إما طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر أو جاذبة له حيث تعتمد على مدى تحقيق أهداف وطموحات الشركات الأجنبية المستثمرة وأهمها هي:

أولا: المحددات الاقتصادية:

أ- حجم السوق:
إن حجم السوق يعتبر من المحددات الرئيسية في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث إن السوق الصغيرة لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كانت بالقرب من سوق أخرى كبيرة أو قرب الموارد الأولية ، حيث تستفيد من حجم السوق الشركات لتحقيق وفورات الحجم . كما إن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية أخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تمثل كبر السوق إمكانية دخول مستثمرين أكثر وشركات اكبر . كما إن ارتفاع معدل نمو السوق يحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار بشكل اكبر [1]. ويهتم المستثمر الأجنبي بحجم السكان ومعدل نموهم وذلك لمعرفة مدى تصريف منتجاته ومعرفة دخل الحقيقي للسكان لمعرفة مقدار طلبهم

ب- الأيدي العاملة ومستوى الأجور:
إن توفر الأيدي العاملة الرخيصة يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر [٢] لذلك تسعى اغلب الشركات التنافسية إلى الاستثمار في البلدان النامية والتي يتوفر فيها عنصر العمل وخاصة تلك الصناعات التي لا تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين مستوى الأجور ومقدار الاستثمار الأجنبي المباشر.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 29, December, 2023
ISSN: 2749-3628,

ت- أسعار الصرف ومعدلات التضخم:
إن سعر الصرف الحقيقي يمكن تعريفة انه سعر البضائع الأجنبية بالعملة المحلية ويساوي أسعار الصرف الرسمية مضروبة في سعر البضائع الأجنبية بالعملة الأجنبية [٢].

وهذا يشير إلى مستوى التنافسية بين البضائع الأجنبية والمحلية فعندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية فان العملة المحلية تنخفض قيمتها وتصبح منتجاتها المحلية ارخص من الخارج وهذا يزيد من الطلب عليها ويزيد الصادرات وهذا يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر وفي حالة وجود تضخم عالي فان أسعار الصرف الحقيقية تنخفض مما يجعل السلع المحلية اعلي من الخارج مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الاستيردات حيث يستخدم سعر الصرف والتضخم كمؤشرللاستقرار الاقتصادي.

---

(1) احسان جبر عاشور, مصدر سابق
(2) قتيبة محمد, الاستثمار الاجنبي ودوره في الاقتصاد الصيني, رسالة ما جستير مقدمة الى جامعة بغداد, كلية الادارة والاقتصاد, 2005, ص44
(3) دنيا احمد, محددات الاستثمار الاجنبي في الاقطار العربية , رسالة ما جستير مقدمة الى جامعة الموصل, كلية الادارة والاقتصاد, 2005, ص11

ث- البني التحتية:
تؤثر البنى التحتية للبلد المضيف طرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات والطاقة (تأثيرا كبيرا على كلفة الإنتاج . إن الشركات الأجنبية تزيد من نشاطها الصناعي في الأقطار التي تمتلك نوعية جيدة من البنى التحتية الوطنية [1].

ج-معدلات النمو ومستويات التنمية الاقتصادية
تساعد معدلات النمو المرتفعة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لان معدلات النمو تعتبر من المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمر للقيام باستثماراتة [٢]. إضافة إلى إن نمو الناتج المحلى يخلق مستوى عالي من طلبات على رؤوس الأموال ويحدث فجوة في مواد القطر المضيف وبالتالي فان القطر المضيف سيستقطب الاستثمار من خلال عرض شروط تفضيلية الاستثمار الأجنبي المباشر [3]. إن معدلات التنمية المرتفعة تعتبر مصدر مهم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لان هنالك ما يقارب ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا في الدول المتقدمة [4].

ح- السياسة الاقتصادية:
تلعب السياسة الاقتصادية للدولة السياسة المالية والنقدية والتجارية دورا فاعلا في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وفي طريقة توزيعه داخل القطاعات الاقتصادية داخل الدولة ويمكن استخدام السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك حيث تعمل السياسة المالية في الاعفانات الضريبية او تقليل الضريبة وزيادة الإنفاق الحكومي الداعم للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك توفير أموال للشركات الأجنبية لتمويل استثماراتها أو مشاركتها في رأس المال وكذلك تامين حكومي ، إما السياسة النقدية فهي تعمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف وتقليل معدلات التضخم ، إما السياسة التجارية فهي تعمل على حرية التجارة وإلغاء الرسوم الكمركية أو تخفيضها وإلغاء القيود الكمية والقيود على السلع وعناصر الإنتاج . حيث يعتبر تدخل الدولة في إتباع سياسة مقيدة للاستثمار عائقا ومحدد للاستثمار الأجنبي المباشر [1].

خ- الإنفاق الحكومي
هنالك اختلاف حول الإنفاق الحكومي فمنهم من اعتبره من الأمور التي تقلل من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال كبر الإنفاق الحكومي يشير إلى صرف الحكومة المفرط الذي يعيق النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة عجز الموازنة والى زيادة الضريبة لتمويل الموازنة وهذا يخفض الدخل الإفراد مما يخفض الطلب وبالتالي يخفض الاستثمار [٢]. إما الرأي الثاني هو من اعتبر البعض إن الإنفاق الحكومي عامل ايجابي وذلك من خلال إن الإنفاق الحكومي الكبير إشارة إلى رغبة الدولة في تطوير البنى التحتية والتي تدعم النشاطات الاقتصادية وهذا يدعم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: المحددات السياسية-:

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 29, December, 2023
ISSN: 2749-3628,

أ- الاستقرار السياسي:
يعتبر الاستقرار السياسي من العنصر الأساسية في الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لان المستثمر لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبراته إلى دوله ما إلا إذا اطمان على الأوضاع السياسية فيها [3]. وعدم وجود أي حالة استثنائية سياسية مؤثرة ويعني هذا السبب الرئيسي لعدم قدوم المستثمر الأجنبي إلى الدول النامية رغم وجود عناصر جاذبة أخرى . فالاستقرار السياسي في الدول النامية يشهد حالة من التذبذب والتغيرات مثل الانقلابات العسكرية أو التأميم أو المنع التام لدخول استثمارات جديدة وهذه الحالات تجعل المستثمر الأجنبي يفقد الثقة في أسواق الدول النامية [1].

---

(١) ظافر طاهر ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل السياسة العراقية الخارجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٤٤ ، ص١٥
(٢) دنيا احمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار العربية ، المصدر السابق ، ص ٣٦
(٣) ظافر طاهر ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل السياسة العراقية الخارجية ، المصدرالسابق ، ص 17
(٤) قتيبة محمد ، الاستثمار الاجنبي المباشر ودورة في الاقتصاد الصيني ، المصدر السابق ، ص ٣٦

ب - فلسفة النظام السياسي القائم-:
يجب على المستثمر الأجنبي الأخذ بعين الاعتبار أيدلوجيات النظام السياسي اتجاه الاستثمار الأجنبي فهل يعتبره ايجابي ومهم أو يعتبره مضر وسلبي . وكذلك معرفة أسلوب التعامل لدى موظفي الحكومة والقيادات العامه والقطاع الخاص مع المستثمر الأجنبي لأنه قد يؤيد النظام السياسي القائم على تشجيع الاستثمار الأجنبي من جانب واحد في حين يسعى الطرف الآخر إلى عرقلته من خلال عوائق بيروقراطية وإضرابات عمالية ومنافسة من قبل الشركات القطاع الخاص ستقلل من الاستثمار الأجنبي المباشر [2].

ثالثا : محددات اجتماعية
أ- التركيبة الاجتماعية:
هنالك علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتركيبة المجتمع فإذا كان في الدولة المستضيفة ارتفاع نسب التعليم والتأهيل ستكون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي وهذا يبين رغبة المستثمر في الحصول على أيدي عاملة ماهرة ومدربة ومؤهلة.

ب - الفروقات الثقافية بين الدولة الام والدولة المضيفة:
هنالك فروقات في العادات والتقاليد السائدة في الدول المضيفة عن الدول المصدرة ويجب على المستثمر دراستها قبل البدء في الاستثمار كما يجب إن يؤخذ بنظر الاعتبار إن يكون النشاط مقبولا من قبل شعوب الدول المضيفة.هنالك محددات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر مثل الملكية حيث تحدد الدولة نسبة الملكية حيث إن اغلب المستثمرين لا يرغبون في إن تكون هنالك نسبة ملكية للدولة ، كما إن ميزة التسويق قد تحددها الدولة حيث تعتبر من الأمور التي تقيد المستثمر في الحصول على ميزة التسويق.

---

(1) احسان جبر عاشور, دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية, مصدر سابق, ص3
(2) دنيا احمد, محددات الاستثمار الاجنبي في الاقطار العربية , مصدر سابق, ص5

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

1- الاستثمارات المملوكة بالكامل

يعتبر هذا النوع الأكثر أهمية وتفضيل بالنسبة للشركات متعددة الجنسية لأنة يوفر الحرية الكاملة للإدارة في التحكم والمراقبة والإدارة على النشاط الاقتصادي وتتم بشكل كامل من قبل المستثمر الأجنبي دون تدخل الدولة المضيفة . تبدأ من دراسة الجدوى وإحضار الخبراء والفنيين والمعدات وانتهاء بالإنتاج والتسويق [1].

وإذا كان هذا الشكل المفضل لدى المستثمرين الأجانب نجد إن الدول المضيفة وخاصة النامية تتردد كثيرا بل ترفض في معظم الأحيان التصريح بالتملك الكامل خوفا من التبعية الاقتصادية والسيطرة على الاقتصاد واحتكار أسواق الدول النامية [٢]. وبعد تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي وسعي اغلب الدول إلى جذبة إليها أدى بالدول النامية إلى إعطاء تصريح التملك المطلق لغرض جذب الاستثمار إليها.

ولهذا النوع من الاستثمار مميزات يمكن حصرها من خلال:

أ - من وجهة نظر المستثمر : يستطيع المستثمر تحقيق الحرية الكاملة في الرقابة والإدارة المشروع الإنتاجي . كما يستطيع تحقيق نسبة عالية من الإرباح نتيجة لانخفاض كلفة عوامل الإنتاج في الدول النامية إما ما يمثلة من عيوب فهي مخاطر التأميم والتدمير نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 29, December, 2023
ISSN: 2749-3628,

ب من وجهة نظر البلد المضيف إن هذا النوع يحقق زيادة في حجم الأموال الأجنبية المتدفقة للبلد المضيف أضافه إلى سد حاجة السوق المحلية وتحسين ميزان المدفوعات وكذلك يساهم في تطوير التكنولوجيا المستخدمة داخل البلد وكذلك خلق فرص عمل كثيرة ، إما عيوبه فان ما يمثله من تبعية واحتكاراقتصادي.

2- الاستثمار المشترك

يطلق عليها أحيانا بالاستثمارات الأجنبية الثنائية وهي الاستثمارات التي تكون ملكيتها موزعة على المستثمر الأجنبي والمحلي (عام وخاص) حيث يرى Kolde إن الاستثمار المشترك هو احد مشروعات الإعمال الذي يمتلكه ويشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة ليست في رأس المال فقط بل في الإدارة والخبرة [1].

---

(1) مهند منير, اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الخدمات على معدل النمو في دول امريكا اللاتينية , رسالة ما جستير مقدمة الى جامعة الموصل, كلية الادارة والاقتصاد, 2005, ص4
(2) احسان جبر عاشور, دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية, مصدر سابق, ص6

المطلب الرابع: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

1- النظرية التقليدية

اعتمدت هذه النظرية في تفسير حركة رأس المال على التجارة الدولية من خلال افتراض وجود منافسة تامة في الأسواق وتتمتع كل دولة بميزة نسبية لأجل القيام بالتجارة الدولية وان أول من أشار إلى الميزة النسبية "ريكاردو" الذي أكد إن تخصص كل دولة يحقق أعظم منفعة [1] حسب رأي ريكاردو ينتقل رأس المال من البلد الأكثر غنى حيث تكون إنتاجية رأس المال منخفضة إلى البلد الأكثر فقرا حيث تكون الإنتاجية اعلي وتستمر الحركة إلى إن تصبح الإنتاجية متساوية بين البلدين [2].

وقد تعارضت هذه النظرية مع النظرية النجارة الدولية في عدة فروض منها هي صعوبة انتقال عناصر الإنتاج من بلد إلى آخر إضافة إلى إن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة في العالم تذهب نحو الأسواق المتطورة والغنية إضافة إلى إن النظرية التقليدية لا تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر [3].

2- النظرية الحديثة

بعد فشل النظرية التقليدية نتيجة الأسباب الأنفة الذكر ظهرت نظريات ركزت في تفسير الاستمارة الأجنبي المباشر ودوافعه ومن أهمها:

أ - نظرية الميزة الاحتكارية

تقوم هذه النظرية على أساس غياب المنافسة الكاملة لما تمتلكه هذه الشركات من مزايا احتكارية (تكنولوجيه ، تسويقية ، إدارية ، تمويلية ، فنية) مقابل ضعف الشركات الأقطار المضيفة وهذه المزايا تمكن المستثمر الأجنبي من الحصول على ربحية عالية اكبر من الشركات الوطنية [٤].

---

(1). مهند منير ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات على معدل النمو في دول أمريكا الاتينية ، المصدر السابق ، ص 7
(٢) على حسين زاير الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تحول الاقتصاد السوق المصدر السابق, ص10
(3) قتيبة محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الصيني ، المصدر السابق ، ص ٢٩
(٤) دنيا احمد ، محددات الاستثمار المباشر على الأقطار العربية ، المصدر السابق ، ص6

المبحث الثاني: المطلب الأول:طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية التنمية الاقتصادية

أولا: مفهوم التنمية:

إن مفهوم التنمية ظهر بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي ادم سمت وذلك بسبب تحرر اغلب البلدان من التبعية الاقتصادية وخروجها من حالة التخلف الاقتصادي.

وقد اختلف علماء الاقتصاد حول تميز مفهوم التنمية عن النمو الاقتصادي حيث انقسموا إلى فريقين الأول والذي لا يميز بين المفهومين حيث أكد ريمون بار إن كمية الإنتاج في المدى الطويل لابد إن تتضمن تغيرا في الكفاءة الفنية للسكان والهيكل الاجتماعي وهذه التغيرات تعتبر ظاهرة نمو اقتصادي [1].

إما في نظرية النيو كلاسيك فإنها لم تفرق أيضا بين المفهومين إلا من حيث طبيعة التغير في منحنى نمو متوسط الناتج فأنة يكون على طول المنحنى فهو نمو وان كان انتقال في المنحنى كله فهو تنمية [2].

إما الفريق الثاني الذي اعتبر التنمية عملية هادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية، حيث اعتبر شومبيتر أول من حاول التميز بين المفهومين فالنمو حسب راية هو إحداث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية إما التنمية فتتضمن إحداث تغيرات نوعية وهذه التغيرات كون تلقائية دون تدخل الدولة أي إن التغيرات المتراكمة تؤدي إلى حدوث تغيرات نوعية في المدى الطويل [3].

حيث يرى الكواري) إن التنمية الاقتصادية ما هي الا عملية مجتمع واعي وموجهه لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 29, December, 2023
ISSN: 2749-3628,

الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافئات والجهد ويضمن متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية ومفرا لضمان الأمن الفردي والاجتماعي والقومي [1].

---

(1) ميثم عبد الخالق ، تحليل واقع التنمية ومتطلباتها في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٠ ، ص ٤٢

(2) إبراهيم أديب ، برامج تكيف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية للدول النامية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١١ ، ص ٣٧

(3) سعدون المعموري ، فاعلية تنمية الموارد الإنتاجية ضمن إطار التفاعلية بين التنمية المستدامة وتنمية البيئة ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٦ ، ص ٤

ثانيا: بعض متطلبات التنمية

1- تكوين رأس المال:

تحتاج عملية التنمية إلى رؤوس أموال لتنفيذ مخططاتها فرأس المال هو عنصر أساسي يجب إن يتوفر في البلدان النامية [1] إلا إن الدول النامية التي تتطلع إلى تحقيق تنمية اقتصادية تواجه عقبة كبيرة هي ندرة رأس المال اللازم لتمويل التنمية لذلك تفتقد هذة الدول القدرة على التقدم وبما إن عملية القيام بأي مشروع إنمائي يتطلب رأس مال وهذا الرأس مال إما يكون محلي والمتمثل بالمدخرات المحلية أو أجنبي والمتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر وغيرالمباشر [2].

2- **خبرة الأيدي العاملة**

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى اطر فنية على مختلف المستويات حيث تمثل المستويات الدنيا بالأطر التنفيذية والمستويات العليا بالأطر التخطيطية أوالإشرافية حيث يجب إن تكون الأطر التنفيذية تمتلك من القدرة والتدريب على تنفيذ الخطة [3].

3- دور الدولة

إن التنمية الاقتصادية عملية منتظمة ولا تحدث بصورة تلقائية لذلك يجب على الدولة التدخل من اجل وضع خطط ومعالجات للعقبات والمشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية.

٤- التقدم التكنولوجي

من الشروط الضرورية لنجاح عملية التنمية هو قوة القاعدة التكنولوجية تكون قادرة على الإنتاج بكلفة اقل وجودة اعلى ويجب اختيارها ملائمة مع البلد من حيث مستوى خبرات العاملين عليها.حيث إن الزيادة تؤدي إلى زيادة الإنتاج وهي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلد .

---

(1) فرح بشير العمراني ، العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣

(2) أسوان عبد القادر زيدان ، دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي بالعراق ، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٠

(3) إحسان جبر عاشور ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية ، المصدر السابق ، ص ٣٩

ثالثا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية البلدان النامية

إن التمويل التنموي يعني توفير الموارد الحقيقية والنقدية وتخصيصها لإغراض التنمية الاقتصادية ، وتعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه التنمية في الدول النامية فالهدف الأساس للبلدان النامية تحقيق مستويات نمو عالية لذلك تسعة إلى زيادة معدلات الاستثمار في مجالات تخلق قيمة مضافة إلا إن العقبة التي تواجهها في تحقيق أهدافها هو قلة الموارد المالية لذلك تظهر أهمية التمويل
الخارجي المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر [1].

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة أداة رئيسية لنقل التطورات الحديثة التقنية والفنية إلى الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر كما يسمح لتلك الدول بإنشاء مشروعات تتلاءم مع عوامل التطور التقني للاقتصاد العالمي [٢]. كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية عن طريق الإنفاق على المشروعات البنى التحتية والمرافق العامة وكذلك يؤثر على مشروعات التنمية الاجتماعية مثل الاستثمار في مجالات التعليم والصحة فضلا عن المشاريع الإنتاجية والخدمية [3].

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 29, December, 2023
ISSN: 2749-3628,

كما تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الحد من مشاكل عبء الديون الخارجية كما تساهم في حل مشاكل العجز الموازنات العامة للدولة وما يتصل بها من مشاكل أخرى كقصور التمويل الحكومي على الإنفاق الاستثماري [٤].
كما إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على زيادة إيرادات الدولة وذلك من خلال الضرائب الحكومية وضرائب الإرباح والإنتاج والتي تزيد من قدرة وإمكانية الدولة على الإنفاق العام وتمويل مشروعات تنموية [٥].

---

(1) إحسان جبر عاشور ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، المصدر السابق ، ص ٤٢
(2) السامرائي، دريد محمود ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،
(3) علي حسين زاير ، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل عملية تحول لاقتصاد السوق ، المصدر السابق ، ص ١٤ إلى اقتصاد السوق ، البنك بيروت ، ط ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٣
(٤) سحر قاسم محمد ، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من اقتصاد مخطط المركزي العراقي ، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث قسم الاقتصاد والسياسة النقدية ، ٢٠١١ ، ص ٢٢
(٥) محمد ناجي الزبيدي ، فاعلية الاستثمار الأجنبي في إنماء المناطق الحرة ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٨، ص١٠٨

الاستنتاجات

1. إن الإستثمار بصورة عامة، يتصف بالخوف الذي مبعثه عدم التأكد، لكونه تضحية برأس المال في زمن معلوم مقابل عوائد تأتي في المستقبل غير المعلوم، يقل مبعث عدم التأكد كلما كانت ظروف العمل مؤاتية، أي توافر المناخ الملائم للإستثمار .
2. إن التوقعات هي التي تحسم قرار الإستثمار ، سواء كانت تفاؤلية أو تشاؤمية . وتحيط التوقعات بالأمدين القصير والطويل، الأول يعتمد على المنتج وتقديراته ، وهذه تكون وفق معطيات ثابتة نسبياً .أما التوقعات البعيدة في المدى الزمني فهي تعتمد على معطيات التطور والتقدم التكنولوجي .
3. إن نظريات ألإستثمار الاجنبي المباشر بينت أساليب دخول المستثمرين للاسواق ألأخرى للقيام بإستثمار ألأجنبي المباشر، وأوضحت أيضاً ً إن الشركات تحوم حول المواقع المثلى ، التي تعد بمعدلات نمو مرتفعة ألأجنبي المباشر، وأوضحت أيضاً ً إن الشركات تحوم حول المواقع المثلى ، التي تعد وهذه لابد أن تتوافر بها عناصر ألإنتاج الرخيصة ، حيث إن الشركات تسعى لمثل هذه المواقع لتتكامل مع عناصر ألإنتاج.

٤ . إن برامج إصلاح وتكييف الاقتصادات النامية (التي تضعها وترعى تنفيذها الدول والحكومات) تعمل على تكييف البلدان النامية غير التابعة للمنظومة الرأسمالية، ليتمكن المستثمر الاجنبي من العمل بحرية ، من خلال تكييف مناخ العمل الملائم ،الذي يعمل بإطار حرية السوق وهو يماثل مناخ العمل في البلدان الرأسمالية.

٥- تعد القوانين والأجراءات الاقتصادية الذي يتخذها العراق لإزالة التعقيدات ورفع الحواجز من أمام تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر ، عنصرمهما من عناصر الجذب ، ولكن يبقى الأستقرار السياسي في الدولة مهما الأستثمار الأجنبي المباشر ، عنصرا المتلقية ، العنصر الأبرز والمفعل لهذه التدفقات.

٦- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم الوسائل التي تلجأ اليها الدولة المضيفة للتعويض عن فجوه الموارد المحلية او لمساندة الاستثمار المحلي او كليهما مما يتطلب أيجاد مناخ استثماري ملائم لجذب المستثمرين ويتمثل بتهيئة بيئة سياسية مستقرة لخلق جو من الأمان والثقة فضلا عن بناء قاعدة اقتصادية رصينة بالتركيز ويتمثل بتهيئة بيئة سياسية مستقرة لخلق جو من الأمان والثقة فضلا على البنى الارتكازية كالطرق والجسور وشبكات الكهرباء وغيرها.

التوصيات

1. إن دخول الإستثمار الأجنبي لابد أن يكون في مجالات يستفيد منها الاقتصاد العراقي في المستقبل لأن العراق بلد يوصف بوفرة موارده الطبيعية ، فإن المجالات التي يحبذ الإستثمار الأجنبي دخولها هي الصناعة التحويلية ومن الضروري ان يكون إسلوب الدخول هو من خلال المشاريع المشتركة وان كانت المجالات التحويلية هي الاخرى بحاجة الى التطوير والتحديث.
2. على الدولة المضيفة المفاضلة ما بين أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الساعية لاجتذابه واختيار الشكل الذي يكون أكثر ملاءمة لواقعها الاقتصادي والذي تكون أكثر قدرة على التعامل معه والاستفادة منه .
3. عدم إلغاء دور الدولة ووجودها في رسم السياسات المالية والنقدية والتجارية وعدم اهمال القطاع المحلي ولاسيما القطاع الصناعي منها في المجالات التي يمكن للدولة ان تكون حاضرة وموجهة للاستثمارت الأجنبية بما يفيد الاقتصاد المحلي وتلافي الاثار السلبية للاستثمار على الدولة .

٤. إن التدرج في الإنفتاح الاقتصادي ، هو أمر من الضروري الأخذ به في الإعتبار، وهو الإسلوب الذي أخذت به كثير من الاقتصادات الي أرادت الإنفتاح باقل الإنعكاسات السلبية للإنفتاح، لذا يجب ،مراعاة عدم إنفتاح ألأسواق المالية (بصورة كاملة) إلاّ بعد ان يكون العراق قد إستطاع من بناء قاعدة إقتصادية وقطع شوطا من ألإنماء والإستقرار الاقتصادي طويلا

٥. من اجل إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر يجب العمل في العراق على استتباب الوضع الأمني واستقراره، فالاقتصاد العراقي لم يتم تأهيله والقطاع الخاص غير قادر على المنافسة مع الإستثمار الأجنبي ، وبخاصة إنه قد مرت عقود من الزمن على الاقتصاد العراقي وهو لم يشهد تطوراً ً بسبب ظروف الحروب والحصار الاقتصادي.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 29, December, 2023
ISSN: 2749-3628,

٦. إن مراجعة القوانين والتشريعات السابقة وتعديلها أو الإضافة عليها لأجل إستقطاب الإستثمار الأجنبي، لابد أن تتضمن قوانين العمل في السوق وضوابط للمنافسة ، وهذا يتطلب إشاعة جو المنافسة وثقافته، بالإضافة الى وضع القوانين لمنع الإحتكار، وقوانين تحمي المستهلك من أي إستغلال بالنسبة للأسعار و النوعية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة ، ومنح المستهلك الحق في مقاضاة الجهة التي تتسبب في إستغلاله أو ضرره سواء كانت محلية أم أجنبية.

7. ضرورة تشجيع دخول شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تحديد القطاعات والمجال المطلوب الاستثمار فيه لاسيما إذا ما امتلكت الدول المضيفة مقومات جذب الاستثمار كتوفر الموارد الطبيعية وتهيئة المناخ الاستثماري عن إقامة المشاريع المشتركة التي تكون ملكيتها مناصفة بين الحكومة والشركات والاهتمام ببناء الملائم فضلا البنى التحتية لأهميتها في اقامة المشاريع التنموية.

المصادر

1) إبراهيم أديب ، برامج تكيف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية للدول النامية ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١١ ، ص ٣٧
2) إحسان جبر عاشور ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية.
3) أسوان عبد القادر زيدان ، دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي بالعراق ، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٠
4) دنيا احمد ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار العربية . ٣٦
5) رضا عبد السلام, محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة, المكتبة العصرية للنشر والتوزيع, مصر, ط2, 2010, ص 14
6) السامرائي، دريد محمود ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،
7) سحر قاسم محمد ، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من اقتصاد مخطط المركزي العراقي ، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث قسم الاقتصاد والسياسة النقدية ، ٢٠١١ ، ص ٢٢
8) سعدون المعموري ، فاعلية تنمية الموارد الإنتاجية ضمن إطار التفاعلية بين التنمية المستدامة وتنمية البيئة ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٦ ، ص ٤
9) ظافر طاهر ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل السياسة العراقية الخارجية.
10) على حسين زاير الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تحول الاقتصاد السوق .
11) فرح بشير العمراني ، العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣
12) قتيبة محمد ، الاستثمار الاجنبي المباشر ودورة في الاقتصاد الصيني .
13) محمد ناجي الزبيدي ، فاعلية الاستثمار الأجنبي في إنماء المناطق الحرة ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٨، ص١٠٨
14) مهند منير ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات على معدل النمو في دول أمريكا الاتينية ، المصدر السابق ، ص 7
15) ميثم عبد الخالق ، تحليل واقع التنمية ومتطلباتها في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٠ ، ص ٤٢